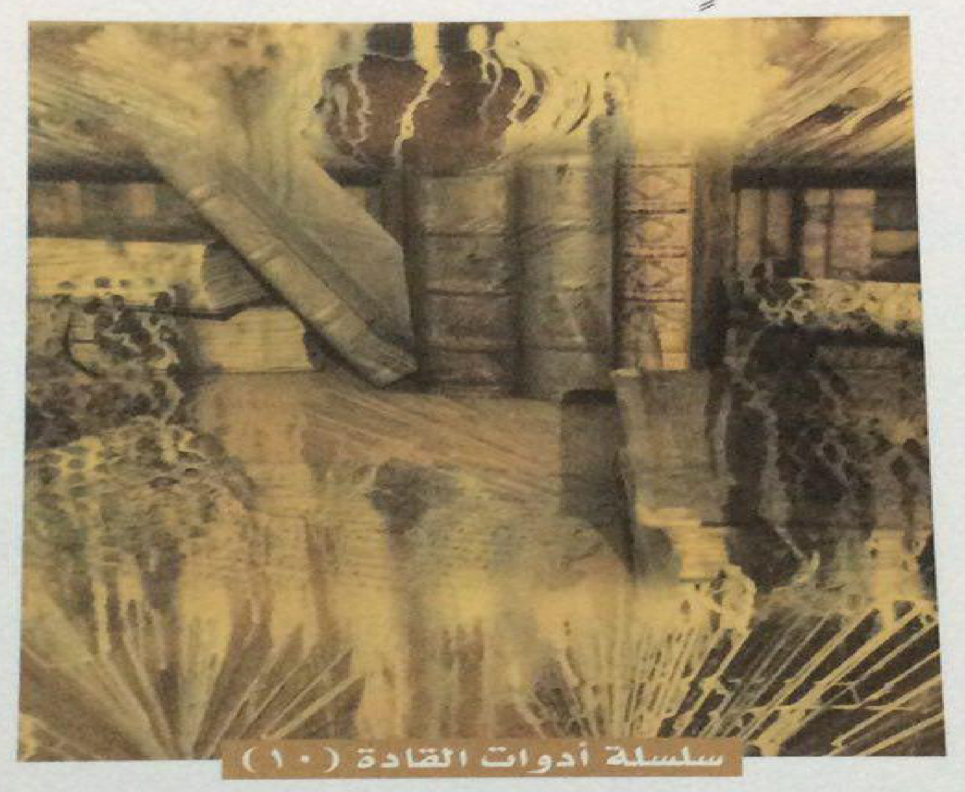


التراث وإشكالياته الكبرى

نحو وعيٍ جديد بأزمتنا الحضارية



سلسلة أدوات القادة (١٠)

د. جاسم سلطان





الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

في نقد كتاب «التراث وإشكالاته الكبرى» للدكتور جاسم سلطان

د.نايف بن نهار



مولانا الدكتور جاسم سلطان من القلائل الذين سخّروا حياتهم كلها في سبيل الإنتاج الفكري والسعي الدؤوب للنهوض بالعالم الإسلامي، وله كتبٌ قيّمة انتفع بها الكثير. لكن في الآونة الأخيرة اتجه الدكتور جاسم سلطان للحديث عن التراث، وهنا بدأت الإشكالية تبرز بصورة كبيرة عندي وعند كثير من الأصدقاء؛ لأن أحاديث الدكتور جاسم عن قضايا التراث تتسم بثلاث سمات:

الأولى: الانتقائية المؤدية للعشوائية، فالدكتور جاسم في كل أحاديثه عن التراث لا يتكلم عن منهجية ولا في منهجية، بل حديثه دائمًا في معلومات متناثرة هنا وهناك، انظر مثلاً لنقده لعلم الفقه وعلم الأصول، هل أوضح منهجيةً محددة ينطلق منها في نقده؟ وهل كان نقده منصبًا على منهجية فقهية أو أصولية؟

انظر كذلك إلى أحاديثه عن إشكاليات التفسير، لم يأتِ بشيء أكثر من اعتراضات انتقائية على بعض أخطاء المفسرين، لكنه لم يتحدث قط عن المنهجية التي ولّدت تلك الأخطاء ! بمعنى آخر كل شخص يستطيع أن يقول إن المفسر الفلاني أخطأ في هذا التفسير أو قزّم مفهومًا قرآنيًا أو غير ذلك، لكن السؤال: ما الذي دفع المفسر للخطأ؟ هل أدوات المفسر كانت خاطئة فولّدت هذا الخطأ؟ أم أن الأدوات صحيحة في ذاتها لكن المفسر أخطأ في توظيفها؟ أنا باعتباري قارئًا لكتاب الدكتور جاسم لن أعرف أي شيء عن ذلك، فالدكتور انتقد مسائل متناثرة ثم انتقل إلى غيرها.

وهنا أؤكد على مسألة مهمة، وهي أن الدكتور لم يذكر لنا في كل كتابه ما المنهجية التي يعتمد عليها في نقد التراث واستخراج إشكالاته. هل يعتمد على مناهج التراث في نقد التراث أم يعتمد على منهج بديل؟ إن كان يعتمد على مناهج التراث فهذه مشكلة؛ لأن مناهج التراث جزء من المشكلة؛ وإلا كيف يكون للتراث إشكالاته الكبرى مع صحةٍ في المنهج؟ وإن كان اعتمد على منهج بديل فهو لم يذكر لنا أي شيء عن هذا المنهج، وهكذا يبقى القارئ حائرًا لا يدري ما المعايير التي يحاكم فيها الدكتور جاسم قضايا التراث بناءً عليها.

إذن المنهجية غابت عن الدكتور جاسم مرتين، مرةً حين لم يستعملها في النقد، وأخرى حين لم يجعلها مناطًا للنقد.

الثانية: السطحية، فهو يأتي بإشكالات سطحية ليست جزءًا من البنية المعرفية للعلم ويجعلها «إشكالات كبرى»، وأعيدك بذلك إلى كلامه عن الفقه والأصول والتفسير. ووجود سمة السطحية يعود إلى سببين:



- **السبب الأول**: أن الدكتور جاسم غير متخصص أصلاً في أي فرع من فروع التراث، فلا هو متخصص في الأصول ولا الفقه ولا الحديث ولا التفسير ولا اللغة ولا الكلام. أي أن الدكتور جاسم غير مستوعب مادة التراث العلمية، والتعامل مع التراث لا يكون صحيحًا إلا إذا مررنا بمرحلتين: مرحلة الاستيعاب، ثم مرحلة التجاوز. إذا استوعبنا ولم نتجاوز ما يستلزم التجاوز سنكون جامدين، وإذا تجاوزنا دون استيعاب سنكون فوضويين سطحيين، والدكتور جاسم أراد التجاوز قبل الاستيعاب.
- **السبب الثاني**: أن الدكتور جاسم لا يقرأ كتب التراث مباشرةً، بل من خلال عيون الآخرين، فهو بذلك يستكمل ولا يؤسس للإشكاليات، وهذه قضية تحتاج إلى بحث كامل منفصل.

◉ **الثالثة**: المبالغات والتهويلات والتعميمات، وهذا جلي وواضح من عنوان كتابه، فهو يتحدث عن «إشكالات التراث الكبرى» والذي يقرأ هذا العنوان يعتقد أن الكتاب هو السقف الأقصى لإشكالات التراث، وأن الدكتور سيعمل دراسة علمية تفكيكية لمنظومة التراث ويستخرج لنا الإشكالات الذاتية والإشكالات الطارئة ولماذا انحرف التراث عن مساره أو على الأقل لماذا لم يعد صالحًا لعصرنا. لكنَّ شيئًا من ذلك لم يكن، فهو تحدّث عن الفقه وأصوله لكنه لم يتحدث عن إشكالات مبحث فقهي واحد، ولا عن إشكالات مبحث أصولي واحد ! غاية ما ذكره معلومات متداخلة لا نسب بينها، وطرحٌ معروف مكرر «تصويري» للتراث أكثر منه طرحًا «تقييميًا» مع أن إبراز الإشكالات يستلزم تغليب التقييم على التصوير. ولو رجعنا إلى كلامه عن الفقه وأصوله ستجد أنه تكلم كلامًا معروفًا ليس فيه أي إشكالية على الإطلاق ثم سرد تاريخي متقطع مخل جدًا لبعض إضافات علماء الأصول، ثم تحدث عن إضافات المعاصرين، ثم فجأة نجد أن الحديث انتهى ! يا مولانا أين هي الإشكاليات؟ حتى إني لم أصدق أنني دخلتُ في موضوع آخر، ظننتُ انه سيتحدث عن «الجبر» ثم يعود لأصول الفقه، وإذ بي أكتشف أن هذا هو مبلغُ هذا الكتاب! لذلك قلتُ لنفسي بعد انتهاء قراءتي من الكتاب إنه إذا كانت هذه فعلاً إشكاليات التراث الكبرى فإن تراثنا بألف عافية وخير، كما قال جرير:

زعم الفرزدقُ أن سيقتل مربعًا *** أبشر بطولِ سلامةٍ يا مربع

أي أنه إذا كانت هذه هي الإشكالات التي يُخيفون بها التراث فإذن سيطول سعدُ التراث.





نموذج عملي

سوف نطبّق ما قلناه سابقًا على كلام الدكتور جاسم مباشرةً، وسوف يكون النموذج هو ما ذكره الدكتور بخصوص علمي الفقه والأصول.

عنوان الكتاب «**إشكاليات التراث الكبرى**»، وذكر الدكتور في المقدمة أنه سوف يناقش «**أخطر العوائق**». وهذا يعني أنه لا يتعرض للشكليات ولا المسائل الجزئية، بل سوف يتعرض لأكبر الإشكالات وأخطر العوائق. سنمضي الآن مع الدكتور جاسم ونرى كيف سيستخرج لنا إشكالات التراث الأصولي الفقهي الذي عقد له فصلاً في نحو عشر صفحات.



أخلص نقدي في النقاط التالية:

أولاً: ذكر الدكتور جاسم أن مهمته في هذا المبحث هي «بيان أن أصول الفقه كعلم لم يولد مرة واحدة، وأنه تطور عبر أجيال وأصيب بالجمود في مراحل، وأن محاولات فك أسر الجمود عنه جارية إلى اليوم»[١].

سؤالي: مَن الذي أنكر أنَّ علم أصول الفقه لم يولد مرة واحدة وأنه يتطور ويجمد كأي جسد معرفي؟ بل من الذي قال في البشرية كلها إن هناك علما وُلد مرة واحدة وأنه لم يتطور ويجمد مسيرته؟ هل يقول عاقل إن الفلسفة في العهد الأثيني كالفلسفة في العهد المدرسي؟ أو الفلسفة المدرسية كالفلسفة الحديثة؟ وهل قال عاقل إن علم الاقتصاد عند آدم سميث كعلم الاقتصاد عند جون كينز؟ بل ليس العلوم فقط، حتى الأفكار لم يدعِ أحدٌ أنها لم تتجاوز سقف المؤسسين، فهل يقول أحد إن الليبرالية عند جون لوك كالليبرالية اليوم؟ وهل يقول أحد إنَ فكرة الاستقراء عند أرسطو كفكرة الاستقراء عند الشاطبي؟

الذي يحتاج أن تثبت له أن العلم لم يولد مرة واحدة وأن الأفكار لا تتطور هو شخص خارج تمامًا عن دائرة الوعي، فضلاً عن أن يكون قائدًا توجه له «سلسلة إعداد القادة».

والسؤال الآن: كيف يمكن أن نوفّق بين عنوان الكتاب «الإشكالات الكبرى» وفي النهاية نجد الدكتور جاسم يتراجع تمامًا عن هذه العنوان ليجعل مهمته قاصرة على توضيح البدهيات المتمثلة في أن علم الأصول لم يولد مرة واحدة؟ هل هذه هي «أخطر العوائق» التي يهدف كتاب الدكتور جاسم لتبيانها كما جاء في المقدمة؟

ثانيًا: يقول الدكتور جاسم : «الناظر إلى أحوال الأمة اليوم يرى أنها تسبق الفقيه بإقرار الواقع ثم يلحق بها الفقيه بعد حين»[٢].

هذه عبارة في غاية العموم اللامنهجي، وسوف أناقش إثباتها بعد قليل. لكن هنا أتوقف عند هذه العبارة باعتبارها جزءًا من نقد الدكتور للفقه وأصوله.

هل هذه العبارة العامة تتحدث عن مشكلة متعلقة بالفقه بوصفه علمًا أم متعلقة بوعي الفقيه؟ إن كانت متعلقة بالفقه فهي مشكلة من حيث المنهج، وإذا كانت مشكلة منهجية ينبغي إذن أن تكون متلازمة مع العلم في كل الأزمنة، لكننا نرى الدكتور جاسم يجعل هذه المشكلة مرتبطة بظرف زماني محدد، وهو زماننا المعاصر. فبما أنها مشكلة معاصرة فإذن هي ليست مشكلة علم بل مشكلة ممارسة فقهية، ولو كانت مشكلة علم لكانت متلازمة معه حيث وجد.

وأما إذا كانت المشكلة متعلقة بوعي الفقيه المعاصر _كما هو الظاهر من الأمثلة التي ضربها الدكتور_ فهذه مشكلة ليست مرتبطة عضويًا لا بعلم الفقه ولا بعلم الأصول، وإذا كان ذلك كذلك فما علاقة هذه القضية بالإشكالات الكبرى لعلمي الفقه والأصول؟

علاوةً على ما مضى فإنَّ هذه العبارة تحوي مغالطة منطقيّة ظاهرة، إذ أنها تضمر في ذاتها فرضية ليست مسلّمة. لشرح ذلك أقول: العبارة تنكر على الفقيه أنه متأخر عن الواقع، فالواقع دائمًا سابقٌ له. وهذا الكلام يورده الدكتور على السبيل الذم للفقيه؛ لكن هذا الذم لا يمكن أن يكون صحيحًا إلا سلّمنا مسبقًا أن الواقع دائمًا هو الأفضل،

---

(١) ص، ١١٨

(٢) ص، ١١٧-١١٨

أي أن صفة الخيرية ملازمة للواقع، وتلوًا يطّرد ذم الفقيه كلما تأخر عنه.

أما لو لم نسلّم بهذه الفرضية وقلنا إنَّ خيرية الواقع ليست مطردة، فقد يكون جيدًا وقد يكون سيئًا، فحينها تخلو عبارة الدكتور جاسم من أي قيمة اعتبارية.

ذلك أنه يحق لنا أن نسأل الدكتور: ما المشكلة في أن يتأخر الفقيه عن اللحاق بالواقع إن كان الواقع سيئًا؟ ماذا لو أباح المجتمع كله الربا، هل يجب على الفقيه أن يلحق بالواقع أم يصمد على رأيه المحرّم للربا؟ بناءً على كلام الدكتور جاسم فإنه يتعيّن على الفقيه أن يسبق الواقع أو يضارعه كأقل تقدير، وكأنَّ الواقع هو معيار الصواب والخطأ.

فإذن كون الواقع يسبق الفقيه ليس فيه دليل على ذم الفقيه، بل قد يكون انعكاسًا لسوء الواقع، إلا إن كان الدكتور يرى أن الواقع ــوليس الأفكارــ هو معيار الصواب دائمًا.

وفي كل الأحوال يبقى السؤال: ما علاقة هذه المسألة بإشكاليات التراث الكبرى التي يتحدث عنها الكتاب؟

ثالثًا: يقول الدكتور جاسم «إن وقع العصر مدو، وأدوات الفقيه المتاحة له في النظر محدودة»[٣].

هذه العبارة تشكّل دعوى عامة كبيرة لم يقم الدكتور جاسم ببرهنتها. فهو لم يذكر لنا ما أدوات الفقيه المتاحة؟ وما وجه الخلل فيها؟ أي لماذا كانت هذه الأدوات محدودة؟ ثم أي نظر يقصد: هل يعني النظر في الواقع أم النص؟

ترك الدكتور جاسم هذه العبارات عامة لا فائدة فيها، ولم يبيّن لنا وجه إشكاليتها مع أنَّ الدكتور جاسم تكفّل لنا ببيان «الإشكالات الكبرى».

والغريب أن الدكتور يعود في نهاية المبحث ليؤكد «أن الفقيه المعاصر يواجه صعوبات جمة نتيجة نقص الأدوات المصقولة المتاحة له»[٤].

ومع ذلك يصر الدكتور في ترك العبارة عامة كل العموم، فلا هو يشرح لنا ما هي الأدوات التي يعترض عليها، ولا هو يشرح وجه النقص فيها.

رابعًا: يقول الدكتور جاسم: «هل بالإمكان تطوير أصول الفقه؟ هل بالإمكان تحديد شروط المجتهد في هذا العصر».

لا أدري أولاً ما سر عطف السؤال الثاني على السؤال الأول مع أنه جزءٌ منه؛ لأن تطوير شروط الاجتهاد داخلٌ ضمن تطوير أصول الفقه، فمبحث الاجتهاد أحد مباحث علم أصول الفقه.

لكن ليست هذه الإشكالية، وإنما الإشكالية أن الدكتور جاسم بطرحه هذا السؤال خرج تمامًا عن هدف كتابه، فالكتاب يهدف إلى بيان إشكاليات التراث، ونجد أنفسنا فجأة تجاوزنا مرحلة بيان الإشكاليات وبدأنا بهذا السؤال البحث عن إمكانية تطوير أصول الفقه !

---

(٣) ص، ١١٨

(٤) ص، ١٢٩



كان ينبغي على مولانا الدكتور أن يشرح لنا أولاً أين هي إشكاليات علم أصول الفقه التي تعهّد لنا بإثباتها، ثم بعد ذلك ينقلنا إلى مرحلة البحث عن آليات بديلة للتطوير.

ومع أنه نقلنا إلى مرحلة التطوير مباشرةً فإنه لم يذكر أي شيء عن التطوير، فقد تحدث عن إشكالات أدوات الفقيه ومحدوديتها، فالسؤال: ما هي الأدوات التي يقترحها الدكتور بديلةً لتطوّر أصول الفقه؟ لا شيء.

وليس الإشكالُ كامنًا في عدم اقتراح آليات تطوير بديلة عما يمتلكه الفقيه، بل الإشكال الأكبر أنه لم يبيّن لنا في كل الكتاب أي تطوير يقصد؟ هل يعني التطوير الكامن في توسيع المباحث القديمة؟ أم إدخال ما ليس من العلم في العلم؟ أم إعادة هيكلة البنية الأصولية بأكملها؟

الذي يبدو أن مفهوم التطوير نفسه غير واضح في ذهن الدكتور جاسم، بدليل أنه جعل جميع المحاولات والإسهامات الأصولية في سلة واحدة مع التباين الكبير فيما بينها، فهل يمكن الجمع بين من أضاف معلومات خارجية لعلم أصول الفقه كمن اعترض على البنية الأصولية وأعاد هيكلتها؟

خامسًا: بعد ذلك تحدث الدكتور جاسم في نحو خمسة وتسعين بالمئة من المبحث المخصص لأصول الفقه عن قضيتين، مقدمة لعلم الأصول، ومسار تطور أصول الفقه، وهذا الحديث فيه الإشكالات الآتية:

أولاً: كيف يكتفي الدكتور جاسم بتكرار ما قاله الأصوليون في خمسة وتسعين بالمئة من كلامه وهو الذي عاهدنا على أن سيبيّن لنا إشكالاته الكبرى و« أخطر العوائق»؟ لم يذكر لنا في كل هذا السرد لا إشكاليات ولا عوائق.

ثانيًا: هذا الكتاب لا يخلو إما أن يكون موجهًا للمتخصص أو لغير المتخصص، فإن كان موجهًا للمتخصص فالمتخصص عارفٌ بهذه المعلومات الأولية، فلماذا الإسراف في المداد؟ وإن كان موجهًا لغير المتخصص فلن يستفيد منها شيئًا؛ لأنه لا يدرك أصلاً قضايا الأصول، فكيف تريده أن يدرك إشكالاتها؟ أليس التصور سابقًا على الحكم؟

ثالثًا: سرد الدكتور جاسم يوهم القارئ بأن مسار علم الأصول مسارٌ تصاعدي منذ نشأته، من تطوّرٍ إلى آخر وهذا خلاف الواقع، فعلم الأصول تعرض لنكسات في مسيرته في حقب مختلفة. ترتب على ذلك أن الدكتور جاسم لم يتحدث عن مآل تلك الإضافات، فعلى سبيل المثال تحدث عن إدخال الشاطبي للمقاصد، فهل هذه الإضافة بُني عليها في القرون اللاحقة للشاطبي أم عاد علم الأصول وانتكس؟ كلام الدكتور يوحي أنه ليس في الأصول انتكاسات وإنما هو في تطور مطرد إلى أن وصل إلى زماننا.

رابعًا: هذا السرد على الرغم من أن معلوماته معروفة فإنه مخل جدًا، وموهم، بل إنَّ الدكتور جاسم نقل صورة مشوّهة لعلم الأصول، انظر إلى حديثه عن أصول الفقه عند الأحناف، حيث بدأ بقوله : «وجد الأحناف أنفسهم في بيئة العراق، وكان أبو حنيفة تاجرًا في الأسواق، يعرف الناس وأحوالهم، وبرزت مشكلتان: الأولى متعلقة بحديث الآحاد، حيث رأى أبو حنيفة أن الحديث حين يُروى إنما يروى بالمعنى فيدخل في النص ما وعاه الراوي....»[٥]. ثم تحدث عن اشتراط الأحناف الفقه في الراوي.

(٥) ص، ١٢٢

لدي إشكالان على هذا النص:

الإشكال الأول: بدأ الدكتور جاسم بالحديث عن بيئة الأحناف، وأنَّ أبا حنيفة كان تاجرًا يعرف أحوال الناس. السؤال الآن: لماذا لم يذكر الدكتور جاسم عن الأحناف إلا أنهم في العراق؟ ولم يذكر عن أبي حنيفة إلا أنه تاجر يعرف أحوال الناس؟ هل هذه الخصيصة الوحيدة؟

هذا الكلام يوهم القارئ بأنَّ لبيئة الأحناف وواقعهم دورًا في صناعة القناعة الأصولية، وإلا ما فائدة أن يقول «وجد الأحناف أنفسهم في بيئة العراق» وكأن الأحناف كانوا خارجًا ثم وجدوا أنفسهم صدفةً في العراق. وكذلك حين ذكر خصيصة التجارة عند أبي حنيفة يريد إقناع القارئ أن قناعات أبي حنيفة تولّدت نتيجة معرفته بالواقع، وإلا ما علاقة هذه المقدمة ببروز إشكالية الآحاد والاستحسان؟ وهذا الكلام الذي نستنتجه هنا سوف يصرح به الدكتور بعد قليل.

الإشكال الثاني: أنَّ مشكلة خبر الواحد وإشكالية خلط الراوي بين قوله ومنقوله لم تبرز _كما ذكر الدكتور_ عند الأحناف، بل هي مشكلة بدأت منذ الجيل الأول. فكلنا نعرف أنّ فاطمة بنت قيس حين أخبرت عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحكم لها لا بالسكنى ولا بالنفقة قال له: « لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت».

فهنا سيدنا عمر يناقش بوضوح إشكالية خبر الآحاد المتمثّلة باحتمالية النسيان وخلط الراوي بين المقول والمنقول.

بعد ذلك انتقل الدكتور للحديث عن الاستحسان عند الأحناف، باعتباره خصيصة مميزة لهم، فيقول: «واستخدم أبو حنيفة الاستحسان....، وأقرب تعاريفه عند المتأخرين (دليل يقابل القياس الجلي الذي تسبق إليه الأفهام) فالواضح أنَّ القياس الجلي أحيانًا يذهب خلاف المصلحة، فيستحسن الفقيه خلافه لمعرفته بروح الشريعة، وهكذا سيبدأ ميلاد أداة جديدة لمواجهة حاجة لاحظها الفقيه في تفاعله مع الواقع»[٦].

في هذا النص عدة إشكالات:

الإشكال الأول: أنَّ الشيخ أوقع القارئ في لبس، فهو ذكر تعريف الاستحسان عند المتأخرين، ثم عقّب عليه قائلا «فالواضح أن القياس الجلي أحيانًا يذهب خلاف المصلحة».

والإشكال يتمثّل في أن الدكتور استنبط فهمًا يقول إنه واضح مع أنه أصلا غير موجود في التعريف، فليس في التعريف أي شيء يدل على أنَّ الاستحسان هو أن يخالف القياس الجلي «المصلحة»، بل التعريف الذي نقله يخبرنا بخلاف ما قاله الدكتور، فالتعريف يقول: «دليل يقابل القياس الجلي» لاحظ أول كلمة هي «دليل» فكيف حوّل الدكتور جاسم كلمة «دليل» إلى كلمة «مصلحة»؟ فليس كلام الدكتور جاسم هو الواضح، بل عكسه هو الواضح. ولو عاد الدكتور جاسم لكتب الأحناف لما احتاج إلا لدقائق ليفهم مقصودهم، وهو أنهم تركوا القياس الجلي لأجل «دليل» وليس لأجل «مصلحة» كما سأبين ذلك بعد قليل.

الإشكال الثاني: كل ما مضى كان يهدف الدكتور جاسم منه إلى أن يصل للغاية التي عبّر عنها في النهاية: «وهكذا سيبدأ ميلاد أداة جديدة لمواجهة حاجة لاحظها الفقيه في تفاعله مع الواقع».

---

(٦) ص، ١٢٣



هذه العبارة تشرح لنا لماذا لم يخبرنا الدكتور جاسم عن الأحناف إلا أنهم سكنوا العراق، ولم يتحدث عن أبي حنيفة إلا أنه تاجر ويعرف أحوال الناس، فهو يريد أن يبرهن من خلال ذلك أن أدواتهم الأصولية كانت نتيجة «تفاعله مع الواقع».

والحقيقة أن هذا تقويلٌ للأحناف ما لم يقولوه، فأنا أطلب من الدكتور جاسم أن يثبت ولو بنقل واحد ــوهو أصلا لا ينقل في معظم كتابهــ من كتب أصول الأحناف ما يثبت أنهم جنحوا إلى الاستحسان نتيجة تفاعل الواقع وليس نتيجة خضوعهم لدليل شرعي.

لم ينقل الدكتور مذهب الأحناف كما هو، وإنما نقل نصًا واحدًا وشرحه شرحًا يتناسب مع الغاية التي يريد لا مع اللفظ المنقول، كما أنه ــ وهذه عادة مطردة كما ذكرتــ لم يبرهن لنا من كتب الأحناف ما يثبت صحة فهمه. فالدكتور اكتفى بفهمه للعبارة موهمًا القارئ بأن هذا هو مراد الأحناف.

وإذا عدنا لكتب الأحناف نجد أن كلامهم مختلف تمامًا عن كلام الدكتور جاسم، ولنترك صدر الشريعة عبدالله بن مسعود البخاري الحنفي يشرح لنا الأمر: (الاستحسان قد يطلق على غير القياس الخفي أيضا كما ذكر في المتن لكن الغالب في كتب أصحابنا أنه إذا ذكر الاستحسان أريد به القياس الخفي (وهو دليل يقابل القياس الجلي الذي يسبق إليه الأفهام) هذا تفسير الاستحسان وبعض الناس تحيروا في تعريفه، وتعريفه الصحيح هذا، وهو أنه دليل يقع في مقابلة القياس الجلي. وقوله الذي يسبق إليه الأفهام تفسير للقياس الجلي وهو حجة عندنا؛ لأن ثبوته بالدلائل التي هي حجة إجماعا ضمير وهو راجع إلى الاستحسان).

كلام صدر الشريعة هنا ــ شارحًاــ واضح في أن علة ثبوت الاستحسان ليست هي المصلحة الناتجة عن تفاعل أبي حنيفة مع الواقع كما ذكر الدكتور جاسم، بل العلة كامنة في الدليل الشرعي الثابت إجماعًا. و"المصلحة" ليست ثابتة بالإجماع عند الدكتور جاسم؛ لأنه يراها من بنات أفكار الأحناف نتيجةً لتفاعلهم مع الواقع.

ويكمل صدر الشريعة كلامه شارحًا سبب احتجاج الأحناف بالاستحسان: (وقد أنكر بعض الناس العمل بالاستحسان جهلا منهم فإن أنكروا هذه التسمية فلا مشاحة في الاصطلاحات وإن أنكروه من حيث المعنى فباطل أيضا؛ لأنا نعني به «دليلا من الأدلة المتفق عليها» يقع في مقابلة القياس الجلي ويعمل به إذا كان أقوى من القياس الجلي فلا معنى لإنكاره).

إذن الاستحسان هو «دليل من الأدلة المتفق عليها» بحسب تصريح الأحناف أنفسهم، فمن أين أتى الدكتور جاسم أن الأحناف ابتكروا هذا الدليل نتيجة ضغط الواقع؟

ثم أكمل الدكتور سرد المعلومات المعروفة بشكل مجتزئ مخل، ضرره أكبر من نفعه، ولا أقول ذلك مبالغةً، بل هذا أقل الأوصاف التي يمكن قولها، وإلا كيف يمكن أن نفهم ذكر الدكتور للعز ابن عبدالسلام باعتباره مرحلةً من مراحل التطور الأصولي، ثم ذكر عنه عبارة واحدة فقط، وهي قوله: «وجعل المصلحة هي أساس التشريع في كتابه قواعد الأحكام في مصالح الأنام»[٧].

---

(٧) ص، ١٢٥

هذه العبارة في غاية الغرابة، أنا باعتباري قارئًا لا أفهم منها إلا أنَّ الدليل الأقوى عند العز هو المصلحة، وأنه مقدم على النص الشرعي، فهل هذا ما عناه العز؟ أم أن المصلحة أساس التشريع في منطقة اللانص؟ أم أنه يعني بالتشريع الجانب التعليلي؟ لم يذكر الدكتور جاسم أي شيء من ذلك، واكتفى بإيراد عبارة موهمة غاية الإيهام، لا أدري ماذا كان يرجو من القارئ أن يستفيد منها.

لن أمر على كل ما ذكر وإلا سيطول بنا المقام جدًا، وأعتقد أن ما ذكرته كافٍ ليكون نموذجًا على ما ذكرته في البداية.



كنتُ آمل من مولانا الدكتور أن يتعرض الكتاب لإشكاليات التراث التي يواجهها الباحثون المختصون فيه، ففي علم أصول الفقه مثلاً هناك إشكاليات تعاني منها البنية الأصولية: كإشكالية القياس ودوره في توسيع دائرة التحريم، وإشكالية الإجماع من حيث الثبوت والتوظيف، وإشكالية مباحث الألفاظ التي تجعل النص الشرعي نصًا رياضيًا لا سياق له، وإشكالية الفهرس الأصولي الذي يخلط المتن الأصولي بهامشه، يخلط ما هو خطابٌ إلهي وما هو خطاب بشري، إشكالية النقص الواضح في البنية الأصولية والذي حاول إتمامه الفراهي رحمه الله في كتابه «التكميل في أصول التأويل» وغيره. وإشكالية «تحقيق المناط» وأثرها الكبير في تنزيل الأحكام الشرعية من سماء النص إلى أرض الواقع، إشكالية تحقيق المناط التي مع تطور مناطات الأحكام في العصر الحديث صار واجبًا أن نعيد هيكلتها بنحوٍ جذري.

لكن الدكتور جاسم ـ الذي أقنع القارئ بأنه كفيلٌ بسرد الإشكالات الكبرى ـ لم يذكر أي إشكالية من هذه الإشكاليات، بل لم يذكر إشكاليةً أصلاً في علمي الفقه وأصوله، لا كبرى ولا صغرى.

إني أقترح على الدكتور ألا يعيد طباعة هذا الكتاب بهذه المادة، لأنه قد أساء جدًا لمشاريع نقد التراث بهذا الكتاب، ونجح بامتياز في تقزيم إشكالات التراث، فغدت مساهمته كبقية المساهمات التي دخلت البيوت من غير أبوابها، والتي تشكّل بهشاشتها وسطحيتها ذريعةً لدى رافضي التجديد والتطوير.

وإن كان لا بد فاعل فليغيّر العنوان إلى «قراءة عابرة لقضايا من التراث». إما إبقاء هذا العنوان مع ذات المادة المكتوبة فهو إساءة بالغة للدكتور قبل أن تكون إساءة لقضية التجديد نفسها.

